مذكرة معلومات أساسية من أجل الحوار رفيع المستوى

"نمو شامل من أجل العدالة الاجتماعية"

أُعدّت هذه الوثيقة التي تُكمّل تقرير المدير العام إلى الاجتماع الإقليمي السادس عشر لآسيا والمحيط الهادئ (جنيف، ٢٠١٦)، بوصفها مصدراً إضافياً للحوار رفيع المستوى بشأن: "نمو شامل من أجل العدالة الاجتماعية" (عنوان مؤقت).

مقدمة

١. حقق إقليم آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية تقدماً هائلاً على مدى العقود القليلة الماضية، حيث تجاوز نموه المتوسط العالمي بكثير، وتسارع نمو الإنتاجية وانخفضت معدلات الفقر بأكثر من النصف.[١] ومع ذلك، فإن التفاوت في مستويات الدخل ظل مرتفعاً، بل تفاقم في بعض أجزاء هذا الإقليم، في حين لا تزال أوجه العجز حادةً على صعيد العمل اللائق. ويشير وجود فقر العاملين والعمالة المستضعفة إلى عدم كفاية الفرص المتاحة للنساء والرجال، وضعف غطاء الحماية الاجتماعية، وانعدام حقوق العمل في بعض الأماكن أو عدم الالتزام بها، وأوجه القصور التي تشوب الحوار الاجتماعي بانتظام. ونتيجة لذلك، لم يزل استمرار أوجه انعدام المساواة والعجز في العمل اللائق يقوض الطابع الشمولي لإنجازات الإقليم ويثير تساؤلات عن مدى تقدم العدالة الاجتماعية فيه.

٢. وسيُعقد الاجتماع الإقليمي السادس عشر لآسيا والمحيط الهادئ في السنة الأولى من برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتناول أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر مجموعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتتيح فرصة لإبراز الأهمية المحورية للعمل اللائق. غير أن إقليم آسيا والمحيط الهادئ نفسه يواجه القيود والضغوط تحت وطأة التغيرات والتحولات الكبرى في مستقبل العمل. وتشمل هذه التغيرات تحولات ديمغرافية كبرى منها الهجرة والتكامل الإقليمي الأوسع والتغيرات التكنولوجية غير المسبوقة والانتقال نحو مجتمعات أكثر مراعاة للبيئة – وجميعها تغيرات لها آثار مباشرة وهامة على العدالة الاجتماعية. وبالتالي، فإن الحاجة أصبحت ملحّة أكثر من أي وقت مضى لنموذج للعمل اللائق يعزز النمو الشامل والزاخر بفرص العمل، وتدعمه سياسات منسقة ومؤسسات قوية لسوق العمل وحوار اجتماعي راسخ وهيكل ثلاثي متين.

النمو وانعدام المساواة

٣. أحرز إقليم آسيا والمحيط الهادئ تقدماً اقتصادياً هائلاً في العقد الماضي، فحقق نمواً اقتصادياً بمتوسط يعادل ٦ في المائة سنوياً على مدى العقد حتى عام ٢٠١٥، مقارنةً بنحو ٢ في المائة في بقية أنحاء العالم.[٢] ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٤ في المائة على مدى السنوات الخمس القادمة، وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ ٣,٨ في المائة، لكنها تعكس فترة نمو "عادي جديد" أدنى في الإقليم، بسبب تباطؤ النمو في الصين.[٣]

[١] اعتباراً من هنا، ولأغراض هذه المذكرة، يشير تعبير "آسيا والمحيط الهادئ" إلى الإقليم الذي يضم ٤٧ بلداً، إضافة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، في جميع مستويات الدخل من شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وبلدان جزر المحيط الهادئ والدول العربية الواقعة في غرب آسيا، ما لم يذكر خلاف ذلك صراحة.

[٢] منظمة العمل الدولية: *التقرير الإحصائي لعقد العمل اللائق للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥: آسيا – المحيط الهادئ والدول العربية*، (بانكوك، ٢٠١٦).

[٣] خلصت إحدى الدراسات مثلاً إلى أن تباطؤ النمو بنسبة ١,٦ نقطة مئوية في الصين يمكن أن يؤدي إلى انخفاضه بنسبة ٠,٢٦ نقطة مئوية في منطقة آسيا النامية ككل، انظر:
F. Zhai and P. Morgan: *Impact of the People's Republic of China's growth slowdown on emerging Asia: A general equilibrium analysis*, ADBI Working Paper Series No. 560 (Tokyo, ADBI, 2016).

٤. وبلغ معدل النمو السنوي لإنتاجية اليد العاملة نحو ٤,٨ في المائة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٥، مقارنةً بمتوسط عالمي نسبته ٢,١ في المائة للفترة نفسها. وهو ما يعكس جزئياً تغيراً هيكلياً سريعاً في الإقليم. ففي البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ، يؤدي تحول النساء والرجال من الزراعة والأنشطة متدنية القيمة نحو قطاعي التصنيع والخدمات الأعلى قيمةً، إلى ارتفاع عدد العاملين بأجر عما كان عليه في الماضي.

٥. وعلى الرغم من نطاق النمو الاقتصادي ونمو الإنتاجية، فإن تفاوت الدخل يظل مرتفعاً في عدد من البلدان بل ربما ازداد سوءاً في بعضها. وحيثما يتفشى انعدام المساواة فإنه يرتبط عادةً بتزايد تفاوت الأجور وفصل الإنتاجية عن نمو الأجور، ويكون ذلك غالباً نتيجة عدم احترام الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية. ومنذ مطلع الألفية الثانية، ظل معامل جيني لتفاوت الدخل مرتفعاً (بمعدل يفوق ٤٠) في الصين وفيجي وماليزيا وبابوا غينيا الجديدة والفلبين (انظر الشكل ١). ولم يزل يشهد ارتفاعاً في بلدان مثل الهند وإندونيسيا، غير أنه يشهد تراجعاً في بلدان تشمل كمبوديا وجمهورية إيران الإسلامية والأردن ونيبال وتيمور - ليشتي.

الشكل ١: التغيرات في معامل جيني لتفاوت الدخل، اقتصادات مختارة

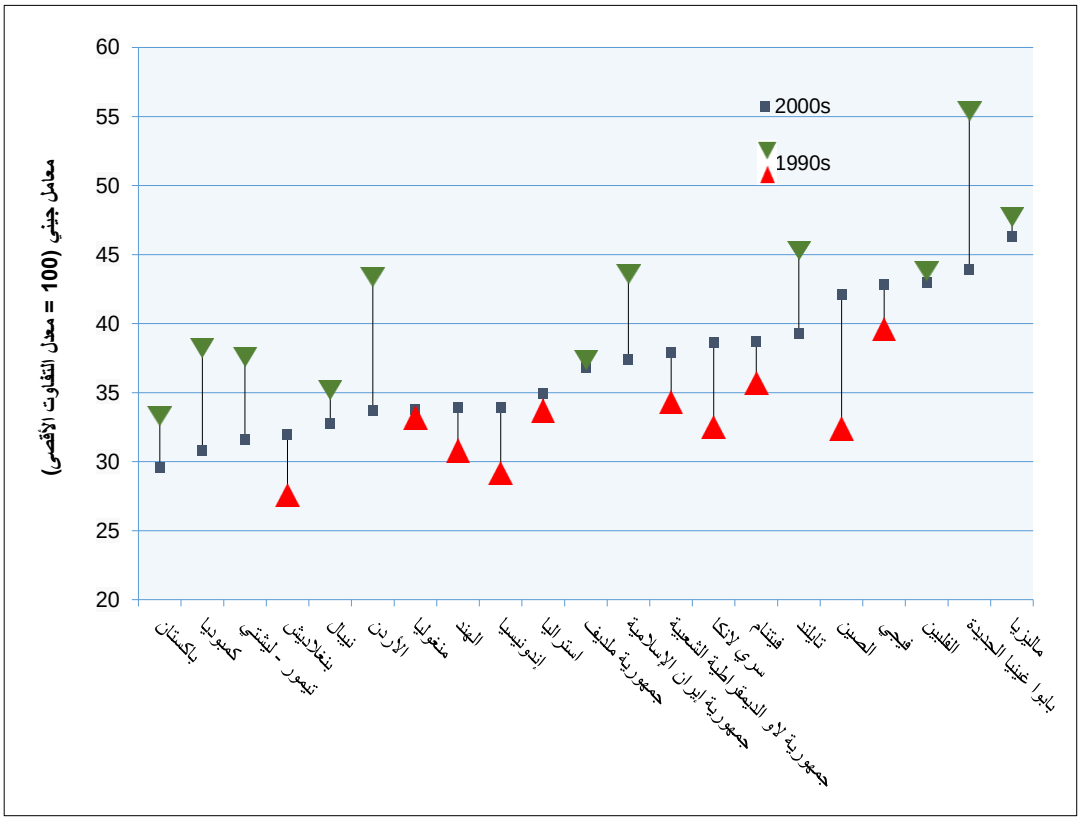

ملاحظة: يعادل معامل جيني السنة الأولى التي توفرت عنها بيانات في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ والسنة الأخيرة التي توفرت عنها بيانات في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٥.

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية. [تم الاطلاع على الموقع في ٢٠١٥/١١/٢٦]

٦. إضافة إلى ذلك، هناك تفاوتات جلية بين المناطق الحضرية والريفية وبين الشباب والبالغين وبين النساء والرجال. وهذه التفاوتات لا تحرم الأفراد والمجموعات من الفرص فحسب، وإنما تسلط الضوء أيضاً على المنبع الوافر وغير المستغل من القدرات الإبداعية والابتكارية. وكي يتسنى الحد من أوجه انعدام المساواة وتيسير النمو المستدام والشامل، لا بد من تعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية للجميع.

العمل اللائق وبرنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٧. يتيح برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة فريدة من نوعها لإعادة الأولوية إلى العمل اللائق في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية والدولية ومتعددة الأطراف. فضمان عدم ترك أي أحد وراء الركب، وهو مبدأ أساسي من مبادئ برنامج عام ٢٠٣٠، سيقتضي صوغ خطط واستراتيجيات وطنية شاملة وجامعة تقوم على التعاون الوثيق بين جميع أصحاب المصلحة، وبخاصة الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية. وليس العمل اللائق هدفاً بحد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة على نطاق أوسع.

٨. ويرمي الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، لا سيما الشباب. ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٣٠، أن يتجاوز عدد القوى العاملة في آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك الدول العربية، ٢,٢ مليار عامل. وللتكيف مع ازدياد القوى العاملة، تشير التوقعات إلى أن الإقليم سيكون بحاجة إلى خلق ٢٤٩ مليون وظيفة إضافية في غضون السنوات الخمس عشرة القادمة، وهو ما يقتضي على وجه الخصوص تهيئة بيئة مؤاتية لخلق الوظائف في القطاع الخاص. وقد تتمخض عن هذه الاتجاهات صعوبات كبرى لفئة الشباب بشكل خاص، حيث يتوقع أن يظل معدل البطالة الذي يبلغ ١١,٨ في المائة بين صفوفهم، أعلى ثلاث مرات من معدلها في أوساط القوى العاملة إجمالاً. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التعليم، يتوقع استمرار علاوة على ذلك عدم مواءمة المهارات مع الاحتياجات في صفوف الشباب.

٩. وهناك أكثر من مليار شخص يعملون في العمالة المستضعفة في الإقليم، أي أنهم يعملون لحسابهم الخاص أو في فئة العمال المنزليين غير مدفوعي الأجر، وهو ما يفوق نسبة عامل لكل عاملين. وتشير توقعات منظمة العمل الدولية إلى حدوث انخفاض تدريجي في نسبة العاملين في العمالة المستضعفة، غير أن هذا الوضع سيظل يشكل تحدياً كبيراً في عام ٢٠٣٠، لا سيما في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا (الشكل ٢، الشريحة ألف). والعديد من هؤلاء العمال يعملون في القطاع غير المنظّم وبغطاء محدود من الحماية القانونية أو الاجتماعية. ومع أن التوقعات تشير إلى أن حصة العمال بأجور ورواتب سترتفع في آسيا والمحيط الهادئ، فإن الشواغل لا تزال قائمة بشأن ظروف عملهم في قطاعات رئيسية.

الشكل ٢: تقديرات (٢٠٠٦-٢٠١٥) وتوقعات (٢٠١٦-٢٠٣٠) معدلات العمالة المستضعفة ومعدل فقر العاملين (١,٩٠ دولاراً في اليوم) حسب الإقليم الفرعي

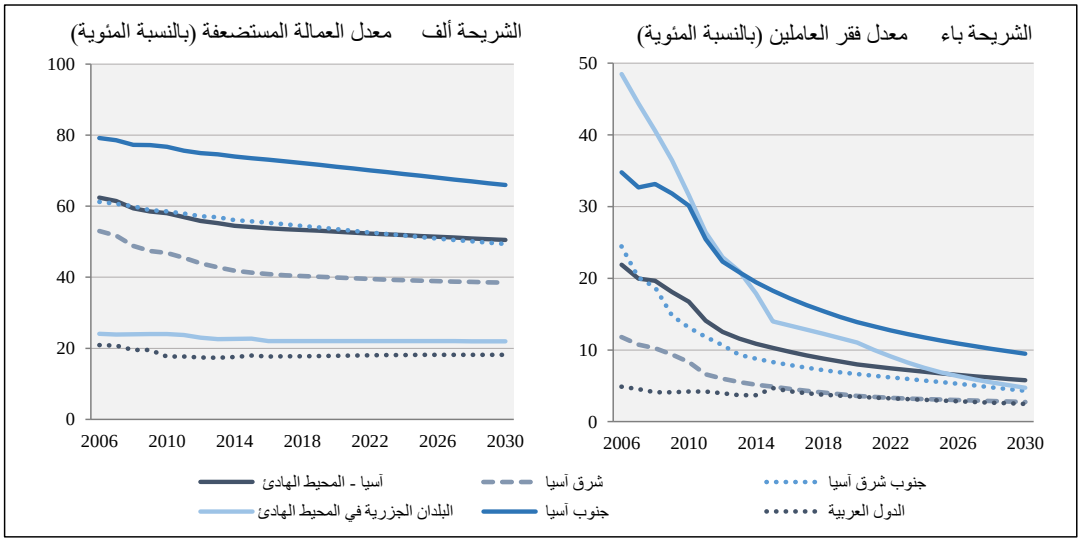

المصدر: تحديث النموذج الوارد في:
S. Kapsos and E. Bourmpoula: *Employment and Economic Class in the Developing World*, ILO Research Paper No. 6 (Geneva, ILO, 2013).

١٠. ويرمي الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله حيثما كان، بما في ذلك نسبة العمال الذين يعيشون بدخل يقل عن ١,٩٠ دولاراً أمريكياً يومياً. ولا يجني هؤلاء العمال أساساً ما يكفي لرفع أنفسهم وأسرهم فوق خط الفقر. ولا يزال نحو عامل من كل عشرة عمال في الإقليم يعيش في فقر مدقع رغم التقدم الهائل المحرز في خفض معدلات فقر العاملين على مدى العقد الماضي (انظر الشكل ٢، الشريحة باء). ومن المتوقع أن يتحرر أكثر من ٧٠ مليون عامل في الإقليم من أسر الفقر المدقع خلال السنوات الخمس عشرة القادمة.

١١. وتتمثل وسيلة فائقة الأهمية لبلوغ الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، في تحسين الحماية الاجتماعية. وقد توسعت تغطية الحماية الاجتماعية في الإقليم، كما يتجلى في التزام الحكومات المتزايد بأرضيات الحماية الاجتماعية، لكنها لا تزال ضعيفة إجمالاً على صعيدي الإنفاق واتساع مجالات السياسة العامة. ومن شأن إعطاء الأولوية للحماية الاجتماعية أن يساعد أيضاً في بلوغ الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يرمي إلى الحد من أوجه عدم المساواة في الدخل بين البلدان وداخلها. وتشير مقاييس متعددة في الإقليم إجمالاً، وبخاصة في البلدان الأكبر حجماً، كالصين والهند وإندونيسيا، إلى ارتفاع مستوى تفاوت الدخل في العقود الماضية.

١٢. وسيتطلب تعزيز تغطية الحماية الاجتماعية كذلك إحراز تقدم في تنظيم العمال غير المنظمين وحماية العاملين في أشكال عمل غير معتادة.[٤] ومن المقاصد الأخرى للهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، تعزيز الطابع المنظم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والحد من نطاق العمل غير المنظم.

١٣. ولا يزال عمل الأطفال والعمل الجبري من الشواغل الكبرى في الإقليم. فقرابة ١٠ في المائة من الأطفال في آسيا هم من العمال، وأكثر من نصفهم وقعوا في فخ أحد أسوأ أشكال عمل الأطفال، وعادة ما يُستخدمون في أعمال خطرة.[٥] وتشكل آسيا - المحيط الهادئ أيضاً نسبة ٥٦ في المائة من مجموع العمل الجبري العالمي.[٦] وتدعو الغاية ٧ من الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة إلى وضع حد للعمل الجبري وعمل الأطفال بحلول عام ٢٠٢٥.

١٤. وللمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة آثار على النمو والتنمية، مثلما يتجلى في الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة. غير أن النساء في مختلف أنحاء آسيا - المحيط الهادئ، ما زلن في مرتبة متخلفة عن الرجال في سوق العمل. وتواجه النساء دوماً أشكالاً من الحرمان ليس على صعيد المشاركة في القوى العاملة فحسب، وإنما بأبعاد أخرى كثيرة تشمل الأجر والعمالة المستضعفة وغير المنظمة والعمل دون أجر والاستغلال. وهناك العديد من المحركات الكامنة خلف هذه الفوارق بين الجنسين، من بينها هيكل الاقتصاد واختلاف المستويات التعليمية وفرص العمل المتاحة ونطاق تقديمات الحماية الاجتماعية مثل حماية الأمومة.

١٥. وتواجه النساء أيضاً صعوبات في الحصول على فرص العمل بسبب المعايير الاجتماعية والثقافية وعدم المساواة بين الجنسين أو بسبب السياسات والأطر المؤسسية التمييزية. وقد تؤدي هذه العوامل إلى دفع المزيد من النساء إلى الأشكال المستضعفة من العمالة والعمالة غير المنظمة، لا سيما بصفتهن عاملات مساهمات في إعالة الأسرة. وقُدّرت نسبة النساء من مجموع العاملين بأجر أو راتب بنسبة ٣٧ في المائة فقط في آسيا - المحيط الهادئ، مقابل ٦٣ في المائة من الرجال في عام ٢٠١٣. وتتفاقم حدة عدم المساواة بين الجنسين بشكل خاص في جنوب آسيا والدول العربية، حيث لا تزال النساء يشغلن نسبة لا تزيد على ٢١,٥ في المائة من مجموع الوظائف بأجر في جنوب آسيا و١٤,٩ في المائة منها في الدول العربية، مقارنةً بشرق آسيا (٤١ في المائة) وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ (٤٠ في المائة).[٧] وتشير بعض التقديرات أيضاً إلى أن الفارق في الدخل المتاح بين الرجال والنساء في آسيا – المحيط الهادئ قد اتسع بشكل كبير، من ٣١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٣.[٨]

[٤] لمزيد من النقاش حول أشكال العمالة غير المعتادة يُرجى الرجوع إلى تقرير مكتب العمل الدولي:
Conclusions of the meeting of experts on non-standard forms of employment, Governing Body, 323rd Session, Geneva, Mar. 2015, GB.323/POL/3.

[٥] البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال:
World Report on Child Labour 2015: Paving the way to decent work for young people (Geneva, ILO, 2015).

[٦] انظر: ILO: *Profits and poverty: the economics of forced labour* (Geneva, 2014).

[٧] انظر: ILO: Key Indicators of the Labour Market, ninth edition, 2015, Table R3.

[٨] تستثني هذه التقديرات الدول العربية.

١٦. ويشكل تحسين إدارة سوق العمل أمراً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحد من أوجه عدم المساواة. غير أن تشريعات العمل في عدد من البلدان، تفرض قيوداً كبيرة على حقوق العمال في التنظيم أو المفاوضة الجماعية أو الإضراب. ففيما يتصل بالحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، على سبيل المثال، صدّق نصف بلدان الإقليم فقط – وهو ما يغطي نحو ربع القوى العاملة في الإقليم – على اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨).

عوامل الدفع التي تؤثر على مستقبل العمل

١٧. سيعتمد التقدم نحو تحقيق برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبشكل أعمّ مستقبل العمل، على طريقة استجابة عالم العمل وما يتصل به من سياسات وتشريعات وطنية، للاتجاهات والتحديات الوشيكة في سوق العمل. وهي تشمل التحولات الديمغرافية والتقدم التكنولوجي والتكامل الأعمق عن طريق التجارة والاستثمار. وسيتعين على الإقليم كذلك أن يتكيف مع أساليب إنتاج واستهلاك أكثر استدامةً من الناحية البيئية.

الضغوط الديمغرافية

١٨. يعيش الناس في آسيا والمحيط الهادئ ويعملون لفترة أطول. ومن المتوقع خلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٣٠، أن ترتفع نسبة الأشخاص البالغين من العمر ٦٥ عاماً وما فوق في الإقليم، من ٨ في المائة إلى ١٢ في المائة، مما يشكل ضغطاً على نظم التقاعد المتهالكة ويزيد الحاجة إلى خلق المزيد من فرص العمل، لا سيما في قطاع خدمات الرعاية. وتدفع شيخوخة السكان بالإضافة إلى فوارق الدخل ضمن الإقليم، بملايين العمال إلى الانتقال عبر الحدود، عادةً إلى البلدان المجاورة في الإقليم، ولكن إلى أقاليم أخرى أيضاً، بما في ذلك من جنوب وشرق آسيا إلى الدول العربية، وتحديداً إلى بلدان مجلس تعاون دول الخليج العربية. وهناك أيضاً هجرة واسعة النطاق في المنطقة العربية نفسها التي تستضيف نحو ١٢ في المائة من العمال المهاجرين في العالم وحيث تشكل القوى العاملة الدولية المهاجرة ٣٦ في المائة من قوتها العاملة.

التكنولوجيا تحوّل مكان العمل

١٩. يؤدي التقدم التكنولوجي السريع إلى تحويل مكان العمل في مختلف القطاعات. وتواجه بلدان آسيا - المحيط الهادئ والدول العربية تغيرات وفرصاً غير أكيدة في سوق العمل مع نشوء مهن وصناعات جديدة وإعادة تشكيل صناعات أخرى أو تقادمها. فالتغييرات التكنولوجية تعزز النمو والإنتاجية وترفع جودة المنتجات وتنشئ إمكانات لزيادة الإيرادات ومن شأنها أن تحسّن السلامة والصحة في مكان العمل، لكنها قد تؤدي في هذا المسار إلى مكاسب وخسائر معاً على صعيد الوظائف. ويتفاوت نطاق التغييرات الممكنة في مستويات العمالة حسب تكوين المهارات والهيكل الراهن للإنتاج والسياسات والأطر المؤسسية.

٢٠. وستتوقف سرعة اعتماد التكنولوجيا وأتمتة مكان العمل على التكلفة النسبية للاستثمار في التكنولوجيات التي تقلل الحاجة إلى الأيدي العاملة، وفي مستويات مهارات القوى العاملة. ففي العديد من بلدان الإقليم، هناك عرض وافر من الأيدي العاملة التي تظل تكلفتها أدنى من التكنولوجيا التي قد تحل محلها. غير أن الأجور في ارتفاع، حتى في بلدان آسيا والمحيط الهادئ النامية، وهو ما يضفي جاذبية أكبر على الروبوتيات والتكنولوجيا. وهناك اتجاه متسارع أيضاً نحو أتمتة مكان العمل لزيادة إنتاجية العمال الموجودين وليس لاستبدالهم بالضرورة.

٢١. إضافة إلى ذلك، فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بصدد إحداث تحول في الطريقة التي تُدار بها الأعمال، وهي زاخرة بالوعود بوصفها منصة ابتكارية لتقديم الخدمات العامة والخاصة إلى مليارات البشر حول العالم. وينطوي استخدام هذه التكنولوجيات خاصةً على إمكانات هائلة لتقديم خدمات جديدة في مجالي الأعمال وسوق العمل للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والفقيرة. فمعلومات السوق والخدمات المالية والحماية الاجتماعية والخدمات التعليمية والصحية جميعها لم تكن متوفرة بشكل كبير لهؤلاء الأشخاص بسبب الافتقار إلى توصيلية رقمية من أي نوع. وعندما تقترن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بتدخلات هادفة لزيادة تأثيرها في مجال الحد من الفقر، فإن أثرها على النمو الاقتصادي سيساعد على تخفيف وطأة الفقر عن العمال والأسر وتحسين رفاه المواطنين أينما كانوا، بما في ذلك في إقليم آسيا والمحيط الهادئ.

تعميق التكامل التجاري الإقليمي

٢٢. يمثّل إقليم آسيا والمحيط الهادئ ما يناهز ٤٠ في المائة من التجارة العالمية، وهو مندمج اندماجاً وثيقاً في سلاسل القيم العالمية والإقليمية. كما يتزايد الاندماج الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في الأسواق الإقليمية والعالمية معاً. ففي أواخر عام ٢٠١٥، شكّلت الدول الأعضاء العشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا جماعة اقتصادية تضم ما يزيد على ٦٠٠ مليون نسمة من السكان وتمثل اقتصاداً إقليمياً تبلغ قيمته ٢,٤ تريليون دولار. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، أصبح عدد من بلدان آسيا ـ المحيط الهادئ أطرافاً موقعة على الشراكة بين بلدان المحيط الهادئ.

٢٣. ومع تقلص الحواجز التجارية، تتيح مبادرات التكامل الإقليمي هذه آفاقاً واسعة للنمو المتسارع وخلق فرص العمل الجديدة وتيسير تنقل اليد العاملة. غير أن المنافع المنبثقة عن هذه الاتفاقات لن تتوزع على قدم المساواة بين القوى العاملة ولن تكون جميع فرص العمل الجديدة لائقة. فقد خلصت دراسة مشتركة لمصرف التنمية الآسيوي ومنظمة العمل الدولية إلى أن نصيب النساء والعمال الأدنى مهارة من المكاسب الناجمة عن الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا سيكون متدنياً، وأن حصة العمالة المستضعفة من الوظائف الجديدة الناشئة يمكن أن تكون مرتفعة.[٩] غير أن هناك أوجه تحسن إيجابية قد تتجلى في مظاهر الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، حيث تُلزم الاتفاقات الأطراف الموقعة باحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، كما هو شأن اتفاق الشراكة بين بلدان المحيط الهادئ.

التحول إلى إنتاج أخضر ووظائف خضراء

٢٤. يواجه الرخاء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في هذا الإقليم تهديدات التدهور البيئي وتغير المناخ، التي تؤثر سلباً على الوظائف وسبل كسب العيش. وتنتج أغلب الأضرار عن الظروف الجوية القاسية، مثلما حدث في بنغلاديش والفلبين والمحيط الهادئ في السنوات الأخيرة، والتصحر في الدول العربية. وتظهر دراسات منظمة العمل الدولية أن الانتقال، خلال العقدين القادمين، إلى اقتصاد منخفض الكربون وأكثر مراعاة للبيئة يمكن أن يولّد فرص عمل تصل إلى ٦٠ مليون وظيفة إضافية حول العالم.[١٠] وقد تنشأ هذه الوظائف من قطاعات جديدة مثل الطاقة المتجددة وإعادة التدوير والخدمات الخضراء والسياحة البيئية، فضلاً عن تحول القطاعات الحالية ذات الانبعاثات الكربونية الكثيفة، مثل الزراعة ومصائد السمك والحراجة والتصنيع والبناء والنقل.

تعميم برنامج للعدالة الاجتماعية

٢٥. يتيح إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، الذي اعتمدته الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية في مؤتمر العمل الدولي السابع والتسعين في عام ٢٠٠٨، إطاراً للتصدي لمواطن العجز في العمل اللائق. وبناء عليه، يؤسس الإعلان لمفهوم العمل اللائق وينص على أربعة "أهداف استراتيجية" تستند إلى الولاية الدستورية المنوطة بمنظمة العمل الدولية، بهدف المساعدة على إرساء العمل اللائق والعدالة الاجتماعية بثبات في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، كما أكّد القرار بشأن الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق، فإن الأهداف الاستراتيجية الأربعة المتمثلة في: "١" النهوض بالعمالة، "٢" الحماية الاجتماعية، "٣" الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي، "٤" المبادئ والحقوق الأساسية في العمل – هي أهداف متلازمة ومترابطة ومتكافلة ولا بد من السعي إلى تحقيقها وتنفيذها على نحو يراعي أيضا المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، بوصفهما من القضايا المشتركة بين الأهداف الاستراتيجية الأربعة معاً.

[٩] منظمة العمل الدولية ومصرف التنمية الآسيوي:
ASEAN Community 2015: Managing integration for better jobs and shared prosperity (Bangkok, 2014).

[١٠] انظر:
ILO: *Working towards sustainable development. Opportunities for decent work and social inclusion in a green economy* (Geneva, 2012).

٢٦. أما بالنسبة لكيفية تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية فهي مسألة تتوقف على كل دولة عضو حسب أوضاعها الخاصة وظروفها واحتياجاتها، فضلاً عن الأولويات التي تحددها المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال، والحكومات. وليس من الواضح تماماً كيف جرى تنفيذ الأهداف الاستراتيجية فعلياً، وإلى أي مدى تمكنت البلدان من تعميم العمل اللائق في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية منذ اعتماد الإعلان، رغم الجهد الذي بذلته الدورة ١٠٥ لمؤتمر العمل الدولي مؤخراً لتقييم التقدم المحرز في هذا الصدد.[١١]

التطلع إلى المستقبل

٢٧. يواجه إقليم آسيا والمحيط الهادئ تحديات جسيمة. فمظاهر عدم المساواة الاجتماعية ومواطن العجز في سوق العمل متفشية في أرجاء الإقليم. أضف إلى ذلك أن الديمغرافية والهجرة والتكنولوجيا والتكامل الإقليمي والديناميات البيئية جميعها ستؤثر بشكل كبير على رسم معالم مستقبل العمل وقد تؤدي إلى تفاقم هذه التحديات ما لم تُتخذ إجراءات قوية على صعيد السياسة العامة. وفي هذا السياق، لا بد من وضع نموذج للعمل اللائق يعزز النمو الشامل والزاخر بفرص العمل. كما باتت الحاجة ملحّة أكثر من أي وقت مضى لاعتماد سياسات عمالة منسقة وإنشاء مؤسسات سوق عمل متينة وإقامة حوار اجتماعي راسخ.

[١١] مكتب العمل الدولي: *المضي قدماً بالعدالة الاجتماعية: استعراض أثر إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة*. مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٥، ٢٠١٦ (جنيف، ٢٠١٦).